

CP 5

CE/15/5.CP/8
باريس، 23 مارس 2015
النسخة الأصلية: الإنجليزية



United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	Diversity of Cultural Expressions
Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture	Diversité des expressions culturelles
Organización de las Naciones Unidas para la Educación, la Ciencia y la Cultura	Diversidad de las expresiones culturales
Организация Объединенных Наций по вопросам образования, науки и культуры	Разнообразие форм культурного самовыражения
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	تنوع أشكال التعبير الثقافي
联合国教育、 科学及文化组织	文化表现形式 多样性

مؤتمر الدول الأطراف في
اتفاقية حماية وتعزيز
تنوع أشكال التعبير الثقافي

الدورة العادية الخامسة
باريس، مقر اليونسكو الرئيسي، غرفة 2
من 10 إلى 12 يونيو، 2015

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت: تقرير تقييم إجراءات اليونسكو المتعلقة بعملية وضع معايير قطاع الثقافة، الجزء الرابع، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005.

هذه الوثيقة منقولة إلى الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف بموجب القرار رقم 8.IGC 5b. وهو: تقرير خدمات الرقابة الداخلية (IOS) حول تقييم إجراءات اليونسكو المتعلقة بعملية وضع معايير قطاع الثقافة، الجزء الرابع، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005، (IOS/EVS/PI/134 REV)، وملخص مناقشات اللجنة حول التقرير، ويقدم مرفق هذه الوثيقة معلومات مستكملة ومحدثة حول الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لتنفيذ توصيات خدمات الرقابة الداخلية، حيث يتوفر تقرير خدمات الرقابة الداخلية الكامل في .CE/15/5.CP/INF.8

القرار المطلوب: الفقرة (24)

1- قامت خدمات الرقابة الداخلية بإجراء دراسة مكتب لمدة ثلاثة أشهر حول تنفيذ اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، المشار إليها فيما يلي باسم "الاتفاقية"، والتي تم الاضطلاع بها خلال الفترة من أكتوبر 2013 حتى يناير 2014، وذلك بهدف مساعدة قطاع الثقافة والإدارة العليا والهيئات الإدارية للاتفاقية في تعزيز أنشطة وضع المعايير وإجراءاتها وزيادة درجة الوعي بخصوص كيفية تنفيذ الاتفاقيات من الناحية العملية، أي كيف تؤثر هذه الاتفاقيات على التشريعات والسياسات في الدول الأطراف وإجراءات الجهات الفاعلة المؤسسية الرئيسية.

2- تم نشر تقرير خدمات الرقابة الداخلية النهائي، حول تقييم إجراءات اليونسكو المتعلقة بعملية وضع معايير قطاع الثقافة، الجزء الرابع، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005 (IOS/EVS/PI/134 REV)، في أبريل 2014، كما أنه ورد في CE/15/5.CP/INF.8، حيث يعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة المكتبية استناداً إلى تحليل الكتابات الموجودة، ولا سيما التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات بواسطة اثنين وعشرين دولة من الدول الأطراف، مع مراعاة التوازن الجغرافي، ولم يتم إجراء أية مقابلات موسعة ومكثفة أو زيارات فُطرية، كما يقدم التقرير ملخصاً حول الاتجاهات والتغيرات الواضحة والجلية فيما يتعلق بالسياسات والتشريعات والبرامج التي اعتمدها الدول الأطراف من أجل تنفيذ الاتفاقية، بالإضافة إلى ذلك، يوضح التقرير العوامل التي أعاققت التنفيذ، ويختتم التقرير بعشر توصيات للأمانة العامة واللجنة الحكومية الدولية لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة").

3- استعرضت اللجنة، في الدورة الثامنة العادية، نتائج الدراسة المكتبية على النحو الوارد في تقرير خدمات الرقابة الداخلية، كما راجعت التوصيات العشرة وأجرت مناقشة حول سبل تنفيذها، وطلبت اللجنة من الأمانة العامة نقل التقرير إلى الدورة الخامسة العادية لمؤتمر الدول الأطراف بموجب قرارها رقم 8.IGC 5b، بالإضافة إلى ملخص مناقشات اللجنة، فضلاً عن أن القرار تناول تشجيع اللجنة لمنظمة اليونسكو للحصول على تمويل من خارج الميزانية بهدف تنفيذ توصيات خدمات الرقابة الداخلية، وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بتحليل ونشر معلومات حول تأثير الاتفاقية وبناء القدرات في مجال حوكمة الثقافة، بالإضافة إلى وضع إطار للنتائج الإجمالية للاتفاقية بما في ذلك المؤشرات الذكية، ويعوض المرفق معلومات مستكملة ومحدثة حول الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة لتنفيذ هذه التوصيات.

4- تم استعراض نتائج التقرير أيضاً خلال اجتماع تبادل للمعلومات بين الدول الأعضاء، والذي استكمل مراجعة أساليب العمل باتفاقيات الثقافة جميعها (IOS/AUD/2013/06)، بالإضافة إلى تقييمات الاتفاقيات لأعوام 1970 و1972 و2003 و2005، وقد عُقد هذا الاجتماع في مقر اليونسكو الرئيسي في 29 يناير 2015.

5- ينظر مؤتمر الدول الأطراف، في هذه الدورة، في نتائج الدراسة المكتبية على النحو الوارد في تقرير خدمات الرقابة الداخلية، مع الأخذ في الاعتبار مناقشات اللجنة وتوصياتها المحددة باعتبارها ذات أولوية للتنفيذ في المستقبل، والتي تعتمد على توفير موارد بشرية ومالية من خارج الميزانية.

تُظهر النتائج تأثير الاتفاقية السياسي الجلي

6- إن الأساس الذي تم إجراء الدراسة المكتبية بناءً عليه هو تنفيذ الاتفاقية، لذا سيؤدي إلى تغييرات في السياسات والتشريعات والتي ينتج عنها بدورها ما يلي:

- زيادة شرعية السياسات الثقافية وتعميم الثقافة في مجالات السياسة الأخرى؛
- تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية؛
- المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في عمليات وضع السياسات.

7- رأت الدراسة أن الاتفاقية وردت باعتبارها مصدر إلهام مجموعة من الدول التي اعتمدت تشريع إطارا جديدا أو سياسات وطنية في مجال الثقافة في السنوات الأخيرة، كما تشير الدراسة إلى أهمية المساهمات المالية وغير المالية المقدمة من خلال البرامج التي تنفذها الأمانة العامة، باعتبارها مصادر لدعم الدول النامية في هذا السياق، فعلى سبيل المثال، قد أدى برنامج المساعدة التقنية الممول من الاتحاد الأوروبي في مجال حوكمة الثقافة، إلى بزوغ إستراتيجية وطنية جديدة طويلة الأجل تهدف إلى تطوير الصناعات الثقافية في فينتام، وهناك برنامج آخر مذكور وهو مؤشرات اليونسكو للثقافة من أجل التنمية الذي تموله حكومة إسبانيا، حيث ساهم في تحسين قاعدة المعرفة في القطاع الثقافي بنطاق واسع لتخطيط السياسات المرتكزة على الأدلة.

8- تؤكد الدراسة أن تنفيذ الاتفاقية له تأثير واضح على وضع سياسات وبرامج جديدة، لا سيما في القطاعات التي تشكل الصناعات الثقافية والإبداعية في بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بما في ذلك إنشاء الوزارات الجديدة أو الإدارات الحكومية الأخرى، فعلى سبيل المثال، قامت بيرو بعد التصديق على الاتفاقية بإنشاء وزارة الثقافة في عام 2010، فضلا عن إنشاء مديرية جديدة للصناعات الثقافية والفنون وأعدت برنامج جديد مشترك وحصري للصناعات الثقافية، كما تشير الدراسة إلى أن البلدان التي لديها أطر السياسات بالفعل والتي تحقق أهداف الاتفاقية، تستفيد من تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال تسليط الضوء على هذه السياسات وكذلك تقديم إطار لتعزيز الروابط مع مجالات السياسات الأخرى، ولا سيما إستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والإقليمية، وتعد التجربة البرازيلية من الأمثلة التي توضح ذلك، حيث تحتوي خطة الثقافة الوطنية 2011-2020 بالبرازيل على إشارات إلى الاتفاقية وتقدم رؤية متكاملة للتنمية المستدامة بما في ذلك الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه جميع قطاعات الاقتصاد الإبداعي، وفي بوركينا فاسو، يتضمن البرنامج الإطاري لدعم القطاع الثقافي (2007-2011) أهداف ومعايير تشجع على الإنتاج السينمائي المحلي في البلاد، وعبر القارة الأفريقية، وفي الوقت نفسه يهدف البرنامج إلى تعزيز الأثر الثقافي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية الشاملة، وبناء على ذلك أظهرت "إستراتيجية التنمية المستدامة والنمو المعجل" لـ 2011-2015 والتي تتبناها بوركينا فاسو أهمية قطاع الثقافة، لأول مرة، في التنمية الاقتصادية إلى جانب البرامج المرفقة بهدف دعم تطوير البنية التحتية والمشاريع الثقافية فضلا عن تصدير السلع والخدمات الثقافية.

9- يعد إدخال برامج جديدة لبناء القدرات في إطار برامج المساعدة الإنمائية الدولية من عدة دول أوروبية لمعالجة الجوانب الهيكلية لأطر السياسات الثقافية وتنمية المهارات لكل من المبدعين والمنظمات الفردية العاملة في الصناعات الثقافية تغييراً ملموساً ومهماً، فعلى سبيل المثال، ساهمت الإستراتيجية الثقافية والإنمائية للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID) في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي تتبناها الأمم المتحدة من خلال تقديم الدعم لثمانية عشر مشروعاً في المجال الثقافي، ويعد إسهام الوكالة الإسبانية بمبلغ يقدر بـ 95.6 مليون دولار أمريكي أكبراً إسهاماً من نوعه لدمج الثقافة في سياسات التنمية الدولية منذ تفعيل الاتفاقية، وفي الدنمارك، تعاونت كل من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الثقافة ومركز الثقافة والتنمية في نشر إطاراً إستراتيجياً جديداً في عام 2013، "الحق في الفنون والثقافة" التي تستند إلى بنود الاتفاقية إلى توفير دعم لبناء القدرات لظهور القطاعات الثقافية الدينامية في البلدان النامية.

10- تقوم وزارات الثقافة بالتفاوض بشأن إقامة شراكات وبرامج جديدة مع وزارات أخرى، ومن ثم إنجاز الطبيعة الشاملة للاتفاقية والتوعية بالقيمة المضافة للثقافة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعلى سبيل المثال، في النمسا، ركز الفريق العامل والفريق الاستشاري المعني بالتنوع الثقافي بصورة واضحة على الاتفاقية حيث قاما بجمع ممثلي الوزارات الاتحادية والحكومات المحلية والإقليمية والفنانين والخبراء الثقافيين والأكاديميين، وما إلى ذلك، أما في السويد، قامت الحكومة بوضع خطة عمل بشأن الصناعات الثقافية والإبداعية 2009-2012 نتيجة للتعاون بين وزارة الثقافة ووزارة قطاع الأعمال والطاقة والاتصالات وغيرها من الوكالات.

11-وأخيراً، تبرز الدراسة أن قدرة **الجوانب الثقافية للتأثير على المفاوضات التجارية لا تزال في الواقع أحد المعايير التي ستحكم الفعالية النهائية للاتفاقية**، كما تلاحظ تقدماً ملموساً في هذا المجال، وهذا من شأنه تقديم نماذج للدول الأطراف التي تطبق الاتفاقية أو تهتم بتنوع أشكال التعبير الثقافي عند التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية، وفي كندا على سبيل المثال، تعزز كافة الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية التي تم توقيعها بعد اعتماد الاتفاقية أهداف ومبادئ هذه الاتفاقية، إلى جانب ذلك تضطلع أمانة الاقتصاد السويسرية بمسؤولية التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية لضمان توافق السياسة التجارية السويسرية مع مبادئ الاتفاقية.

العوامل التي تُعيق التنفيذ

12-تشهد بعض الدول التي صدقت على الاتفاقية تغيير بطيء أو غير ملحوظ في السياسات **نتيجة للقدرة المالية المحدودة وقلة الإرادة السياسية الناجمين عن التغييرات في الحكومة**، مما يعني عدم تمكن بعض الدول من اعتماد وثائق السياسات ذات الصلة أو تنفيذها عند اعتمادها، وقد أعربت بعض الدول الأخرى عن إرادتها، ولكن نظراً لمحدودية خبرتها الفنية لم تتمكن من تحويل تعقيدات الاتفاقية إلى تشريعات وسياسات وبرامج ذات طابع فعال، كما يعد غياب الأسواق المستدامة (كأسواق الإقليمية أو الوطنية أو المحلية) في العديد من البلدان فضلاً عن ضعف المؤسسات الإبداعية وعدم وجود خطط دعم للقطاع الخاص وعدم الحصول على السلع والخدمات الثقافية الموزعة من خلال المنصات الرقمية وما إلى ذلك من أهم التحديات الهيكلية التي تتطلب مثل هذه السياسات والبرامج التشجيعية المذكورة في هذه الدراسة.

13-تسلط الدراسة الضوء على **عدم توافر سياسات كافية لمعالجة العقبات التي تواجه الأفراد (كالنساء) والفئات الاجتماعية في الحصول على الموارد اللازمة لخلق حياة ثقافية وإنتاجها ونشرها والاستماع بها بالإضافة إلى المشاركة فيها كما هو محدد في المادة 7 من الاتفاقية**، كما تشير الدراسة إلى عدم توافر سبل الحوار والتواصل بين الدولة والمجتمع المدني بشكل كافي فضلاً عن محدودية الثقة بينهما مما يُشكل عائقاً أمام التنفيذ الإيجابي.

14-يستلزم تنفيذ مبادئ الاتفاقية وأهدافها في مجالات السياسة الأخرى وبالشراكة مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية **إجراء عملية تشاور واسعة النطاق فضلاً عن تشكيل مجموعات عمل جديدة وآليات تنسيق على مستوى جميع أنحاء الوزارة**، ومن المتوقع تطور هذا النهج الحكومي متعدد الطبقات والمتشعب ليكون قطاع إبداعي في السنوات القادمة، نظراً لمشاركة الدول الأطراف بمزيد من المعلومات وزيادة أنشطة بناء القدرات والتوعية، وتخلص الدراسة إلى أن صنع السياسات لا يعد الهدف الوحيد من تعزيز تنوع أشكال التعبيرات الثقافية، ولكن من خلاله أيضاً يمكن تحقيق التوافق أو الاندماج مع أهداف المجالات الأخرى لصنع السياسات بشكل متزايد، حيث لا تنبثق الرسالة الأساسية من الاتفاقية فحسب، ولكن أيضاً من الدول المتفاوضة حول التنمية المستدامة في جدول أعمال التنمية في مرحلة ما بعد 2015، كما يتضمن هذا إدخال ما يلزم من الشروط المسبقة ذات الطبيعة الاجتماعية أو السياسية مثل حقوق الإنسان والحريات الأساسية للتعبير والتواصل والمعلومات ومشاركة المواطن والمساواة بين الجنسين من أجل تنوع أشكال التعبير الثقافي.

15-يتمتع هذا النهج المتشعب الذي تعززه الاتفاقية بإمكانية دعم إنشاء مجموعة جديدة من الإجراءات والحث على إقامة جدول أعمال للسياسات العالمية وتزويده بالمعلومات بشكل مستمر من أجل تعزيز الثقافة والتنمية، **حيث أن غياب مفهوم الثقافة من جدول أعمال الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد يمنع مواصلة تنفيذ أهداف الاتفاقية على المستوى الدولي**، وعلى الرغم من التقدم الفعال التي حققتها برامج الدولة في دمج الثقافة داخل برامج الدعم الإنمائي الدولي، فقد يعوق غياب مفهوم الثقافة من جدول أعمال بعض الدول "المعارضة لدمج الثقافة باعتبارها أولوية أساسية عند التفاوض حول أطر الدعم الثنائي أو المتعدد مع الدول المانحة"، مما يؤدي إلى الحد من الموارد المخصصة للجهات الفاعلة الثقافية والأنشطة.

16-تشير **تحديات السياسات العالمية ذات الصلة المطروحة في هذه الدراسة إلى المفاوضات التجارية الدولية وإلى "القدرة على دمج مقدمي خدمات الإنترنت مع الوسائل الجديدة للوصول إلى المحتوى الثقافي بين مناطق الخدمات المحتمل أن تكون خاضعة للتنظيم الحكومي"**، مما يشير إلى رواج "مفهوم التنمية المستدامة في جدول أعمال السياسة التجارية الخاص بالاهتمامات البيئية دون الرجوع إلى المكونات الاجتماعية أو الثقافية واسعة النطاق"، في الوقت الحاضر.

17-وفي النهاية، **يعد عدم توافر البيانات الأساسية حول السياسات الثقافية والصناعات الثقافية بشكل كافٍ عائقاً أساسياً أمام تحقيق تنفيذ الاتفاقية** في بعض البلدان التي يمكنها الإخطار بصناعة السياسات المرتكزة على الأدلة وبمكثتها تحفيز الدول الأخرى من خلال تنظيم المعلومات المتاحة ونشرها وبمكثتها العمل على تعزيز التصديق على الاتفاقية، وذلك وفقاً لما أشارت إليه الدراسة.

التوصيات

18-تخلص الدراسة بعشرة توصيات موجهة إلى الدول الأطراف بوجه عام واللجنة بوجه خاص، وكذلك إلى الأمانة العامة، كما يتضمن الملحق تقديم تقرير عن الحالات المحدثة في تنفيذات هذه الدول.

19-يمكننا القول بإيجاز، أنه تم تفعيل مشاركة الدول الأطراف لضمان استمرار الدعم للمساعدة التقنية حول إقامة حوكمة الثقافة ومواصلة تبادل الممارسات الجيدة من خلال تنظيم المعلومات المتاحة ونشرها في تقارير دورية كل أربع سنوات ومن خلال مصادر أخرى، كما تم تشجيع اللجنة على مواصلة مناقشاتها بشأن المجالات الرئيسية وبوجه خاص الآثار المترتبة على المادة 16 والمادة 21 المتعلقين بجدول أعمال التجارة الدولية، فضلاً عن ذلك، تم تشجيع اللجنة على مواصلة استكشاف الآثار المترتبة على التغييرات التي أحدثتها نظام الرقمنة والنظر في اعتماد الإستراتيجيات طويلة المدى التي تلقي الضوء على ظروف

ظهور أسواق الصناعة الثقافية المستدامة ودور المجتمع المدني، ومن المقترح أيضاً أن تضع الأمانة العامة إطار النتائج الإجمالية لتنفيذ الاتفاقية كنظيره الخاص بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي.

20-تزداد حاجة الأمانة العامة إلى الحصول على أموال من خارج الميزانية من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات الرئيسية التي تعد من أولويات دورة اللجنة العادية الثامنة المتعلقة بتحليل المعلومات ونشرها حول تأثير الاتفاقية وبناء القدرات في مجال حوكمة الثقافة وتنفيذ إطار النتائج الإجمالية للاتفاقية متضمنة المؤشرات الذكية.

مناقشات اللجنة

21- بحثت اللجنة في دورتها العادية الثامنة نتائج الدراسة المكتبية، وأعربت عن تميز تقرير خدمات الرقابة الداخلية كما هنأت مؤلفيه على النهج الشمولي المتخذ، حيث يحتوي على العديد من المجالات المختلفة التي تشملها الاتفاقية، وأشارت إلى أن أثبات وجود تأثير للاتفاقيات الثقافية واحداً من الصعوبات التي تواجهها اليونسكو في السنوات الأخيرة، لذا ترى اللجنة أن تقرير خدمات الرقابة الداخلية يسهم في توضيح التأثير الناتج عن الاتفاقية ومتى يظهر هذا التأثير وما السبب الذي يرجع له هذا التأثير، كما تعتبر اللجنة هذا التقرير مفصلاً "لإجراءات الاتفاقية" متضمناً مشاركات اللجان الوطنية التابعة لليونسكو والمكاتب الميدانية والقطاع الخاص والمجتمع المدني فضلاً عن الشركاء الآخرين من أجل تنفيذ الاتفاقية بشكلٍ كامل.

22- ووفقاً لرأي اللجنة، تسهم النتائج الواردة في تقرير خدمات الرقابة الداخلية في تذكير الدول الأطراف ممن لديهم برنامج عالمي بأهمية التبادل حول القضايا المحددة، وخاصة حول المعاملة التفضيلية والتنسيق الدولي والتشاور وكذلك حول أهمية حرية التعبير وتأثير القضايا الرقمية في تعزيز تنوع أشكال التعبيرات الثقافية وحول وضع مفهوم الثقافة في جدول أعمال التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد 2015، كما أكدت على أهمية إحدى الملاحظات الرئيسية للدراسة وهي "أن قدرة الجوانب الثقافية للتأثير على المفاوضات التجارية تظل واحدة من المعايير التي ستحكم الفعالية النهائية للاتفاقية"، وطالبت اللجنة، فيما يتعلق بهذا الصدد من خلال قرارها IGC 11.8، الأمانة العامة بتقديم وحدة تدريبية لتنفيذ المادة 16 والمادة 21 كجزء من أعمالها لتنفيذ الإستراتيجية العالمية لبناء القدرات، كما اقترحت تقديم هذه الوحدات، بمجرد إعدادها، لأعضاء اللجنة لتعلمهم.

23- أعربت اللجنة عن أملها في أن هذا التقرير لن يكون الأخير، مشيرة إلى قيمة وجود هذا الدليل، وأن تقرير خدمات الرقابة الداخلية سيسهم في تشكيل تقرير آخر في غضون السنوات القليلة القادمة."

24- قد يرغب مؤتمر الدول الأطراف في اعتماد القرار التالي:

مشروع المقرر 8 CP.5

قام مؤتمر الدول الأطراف بما يلي:

- 1- دراسة الوثيقة CE/15/5.CP/8 والمرفقات الخاصة بها وCE/15/5.CP/INF.8;
- 2- تحليل تقرير خدمات الرقابة الداخلية لتقييم إجراءات اليونسكو المتعلقة بعملية وضع معايير قطاع الثقافة، الجزء الرابع، بشأن اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام والتقدم المحرز في تنفيذ توصيات خدمات الرقابة الداخلية;
- 3- مطالبة الأمانة العامة بتقديم معلومات مستحدثة عن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير خدمات الرقابة الداخلية إلى الدورة العادية التاسعة للجنة;
- 4- حث منظمة اليونسكو للحصول على تمويل من خارج الميزانية بهدف تنفيذ توصيات خدمات الرقابة الداخلية، وبصفة خاصة تلك التي تتعلق بتحليل ونشر معلومات حول تأثير الاتفاقية وبناء القدرات في مجال حوكمة الثقافة، بالإضافة إلى وضع إطار للنتائج الإجمالية للاتفاقية بما في ذلك المؤشرات الذكية.

المرفق

تقرير حالة بشأن تنفيذ توصيات خدمات الرقابة الداخلية

الحالة 2015	التوصية
<p>جار وضع منظومة جديدة لإدارة المعرفة لصالح الاتفاقية يتم من خلالها تبادل الممارسات الجيدة المحددة في التقارير الدورية الصادرة كل أربع سنوات.</p> <p>يتضمن الإصدار الخاص لتقرير الاقتصاد الإبداعي 2013 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو عددًا وافرًا من الممارسات الجيدة المستمدة من التقارير الدورية، والمشاريع المدعومة من صندوق النقد الدولي للتنوع الثقافي، والخبرات المكتسبة عن طريق تنفيذ برنامج الدعم التقني الممول أوروبيًا، كما يتضمن الإصدار الممارسات الجيدة المنشورة في نتائج مشروع مرافق الخبراء "تعزيز حوكمة الثقافة لاطلاق العنان لفرص التنمية" التابع للاتحاد الأوروبي واليونسكو.</p> <p>سيتم تبادل الممارسات الجيدة في المناطق الرئيسية المحددة من خلال إصدار تقرير مراقبة عالمية نصف سنوي مدعوم من قبل الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا)، إذ سيُنشر التقرير الأول في ديسمبر 2015 والتقرير الثاني في يونيو 2017.</p>	<p>1- تيسير الأمر على الدول الأطراف والجهات المعنية التابعين للاتفاقية بما فيهم، المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وتشجيعهم على تبادل الممارسات الجيدة في المجالات الرئيسية (مثل إعداد السياسات الثقافية والتشريعية وتنفيذها، وادماج الثقافة في إستراتيجيات التنمية المستدامة، جنبًا إلى جنب مع تعزيز البعد الثقافي في السياسات التنموية الدولية والاتفاقيات الدولية في مجال التجارة) وذلك من خلال المعلومات الممنهجة المنشورة والمتاحة ضمن التقارير الدورية الصادرة كل أربع سنوات ومن المصادر الأخرى،(اللجنة الحكومية الدولية / الأمانة العامة)</p>
<p>وفقا للقرارين 3CP 11 و 4CP 11 وكذلك القرارين 7IGC 12 و 8IGC 11، تقدم الأمانة العامة تقريراً بشأن تنفيذ هذين البندين في كل دورة عادية للجنة على أساس المشاورات مع الأطراف ومنظمات المجتمع المدني.</p> <p>وقد تم إنشاء منصة عبر شبكة الإنترنت لنشر النتائج تحتوي على أكثر من 100 وثيقة تم جمعها من خلال المشاورات.</p> <p>وبالإضافة إلى القرار 8.IGC 11، نظمت الأمانة العامة دورة تبادلية بشأن تنفيذ البندين 16 و 21 وأثرهما بين الاقتصاديين وخبراء التجارة والأطراف، مع إشراك المجتمع المدني، قبل الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الأطراف.</p>	<p>2- استمرار المناقشات بخصوص أثر البندين 16 (المعاملة التفضيلية لصالح الدول النامية) و 21 (التنسيق والتشاور الدوليان)، وخصوصاً فيما يتعلق بأجندة التجارة الدولية، (اللجنة الحكومية الدولية).</p>
<p>يقدم مشروع اليونسكو/الاتحاد الأوروبي "مرفق الخبراء لتعزيز نظام حوكمة الثقافة في البلدان النامية" (2011-2015) دليلاً على الآثار الإيجابية للانخراط التشاركي لقطاع الثقافة في صنع السياسات من خلال تنسيق أفضل للسلطات العامة وصناع القرار والجهات المعنية الثقافيين المتخصصين، ومن خلال بناء فريق وطني متخصص، وستكون النتائج موضوعاً لمؤتمر رفيع المستوى سيعقد في بروكسل في يونيو 2015 بحضور المدير العام لليونسكو ومفوض الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية، وقد تم إعداد مقترحات المشروع لجمع الموارد الخارجة عن الميزانية لمواصلة البرنامج.</p> <p>لقد استرعى تنفيذ "مؤشرات الثقافة من أجل التنمية" لليونسكو في 11 دولة مشاركة الانتباه إلى قضايا الحوكمة الثقافية: حيث يضم البعد الحوكمي أربع مؤشرات تساعد على تقييم بيئة الحوكمة الثقافية الحالية بشأن آليات وسياسات وبرامج وضع المعايير، وتوزيع البنية التحتية، وفرص المجتمع المدني للمشاركة في عمليات صنع القرار.</p>	<p>3- تشجيع الأطراف على النظر في الآثار المترتبة على اتفاقية عام 2005 فيما يتعلق بالحوكمة الثقافية (التنسيق داخل الحكومات الوطنية، والعلاقات بين مختلف مستويات الحكومة، والحوار بين القطاعين العام والخاص، ومشاركة المجتمع المدني، وغيرها) في مناطق نفوذ كل منهم، بالإضافة إلى تشجيعهم على تبادل الممارسات الجيدة وتوفير المساعدة الفنية التي تركز على هذا المجال، (اللجنة الحكومية الدولية / الأمانة العامة)</p>

الحالة 2015	التوصية
<p>أكدت الدورة العادية الثامنة للجنة تأثير الاتفاقية على مجالات متعددة في صناعة السياسات.</p>	<p>4- تشجيع الأطراف وجميع الجهات المعنية التابعين للاتفاقية على الوصول إلى الحكومات الأقلية والهيئات البحثية في أوروبا وأمريكا الشمالية للنظر بشكل أكبر في الآثار المترتبة على اتفاقية عام 2005 في السياسات الثقافية المحلية والسياسات العامة الأخرى (مثل التعليم ومشاركة المواطنين والجنس والاندماج الاجتماعي، وما إلى ذلك) التي تلعب دورا في خلق بيئة مواتية لتنوع أشكال التعبير الثقافي، (اللجنة الحكومية الدولية).</p>
<p>برزت الاتفاقية، على الصعيد العالمي، بشكل كبير في دعوة اليونسكو العالمية لضم الثقافة في جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015، وتمت الإشارة إليها في القرار الثالث بشأن الثقافة والتنمية المستدامة الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 2013 (A/RES/68/223) والذي اعترف بدور الثقافة كداعم ومحرك للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، كما تمت الإشارة إليها في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الثقافة والتنمية المستدامة (A/69/216) في يوليو 2014.</p> <p>تواصل الاتفاقية مساعيها لتكون أحد المراجع الرئيسية في الأحداث الدولية رفيعة المستوى مثل المناقشة الموضوعية الخاصة حول الثقافة والتنمية المستدامة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، والجمعية العامة للأمم المتحدة 5 مايو عام 2014، والحملات التي أطلقتها الشبكات الدولية للجهات الحكومية وغير الحكومية الفاعلة مثل حملة ""المستقبل المنشود يشمل الثقافة" التي جمعت أكثر من 600 منظمة من حوالي 120 دولة.</p> <p>تم إنجاز الإصدار الخاص لتقرير الاقتصاد الإبداعي 2013 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو لتقديم الدليل الناقص واللازم من البلدان النامية للدفاع عن إدراج الثقافة في جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام 2015.</p>	<p>5- ينبغي أن تواصل اليونسكو جهودها الرامية إلى الإدراج الصريح للثقافة في جدول أعمال التنمية الدولية لما بعد عام 2015، وذلك باعتبارها "المحرك" و"الداعم" (الأمانة / قطاع الثقافة / مكتب التخطيط الإستراتيجي)</p>
<p>يجتمع فريق الاتصال المعني بالاتفاقية الثقافية (CCLG) والمكون من أمراء اتفاقيات قطاع الثقافة بانتظام لاستكشاف مجالات التقارب، ومن أجل تبادل الخبرات ومنهجيات العمل يشارك المتخصصون العاملون مع الأمانة العامة في المجموعات الفرعية التالية: بناء القدرات وإدارة المعرفة والتقارير الدورية والمساعدات الدولية.</p>	<p>6- ينبغي على اليونسكو مواصلة استكشاف مجالات التقارب التي تتناولها الاتفاقيات الخاصة بكل من هذه المجالات (التراث العالمي والتراث غير المادي...)، ولا سيما في منظور التنمية المستدامة، (الإمانة العامة / قطاع الثقافة)</p>
<p>أرسلت الأمانة العامة دراسة استقصائية للدول الأطراف في أكتوبر 2013 لتصنيف مجالات العمل الموضوعية ذات الصلة بالتكنولوجيات الرقمية الموجودة حاليًا في المبادئ التوجيهية التشغيلية، حيث أظهرت النتائج أولوية العمل مستقبلا على القضايا والسياسات الرقمية والتدابير الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.</p>	<p>7- مواصلة استكشاف الآثار المترتبة على التغييرات التي أحدثتها الرقمنة من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقية ودعوة الأطراف لدراسة السياسات والممارسات الناشئة وتصميمها وتبادلها في هذا السياق، (اللجنة الحكومية الدولية / الأمانة العامة)</p>

الحالة 2015	التوصية
<p>تم إعداد تقرير وعقد مناقشة خلال الدورة العادية السابعة للجنة بناء على الطلبات المقدمة من الدول الأطراف ومراقبي المنظمات غير الحكومية، ونتيجة لذلك أُعتمد القرار 13 IGC 7 الذي يطالب الأمانة العامة بإعداد تحليل لمراجع التدابير المتخذة بشأن التقنيات الرقمية الواردة في التقارير الدورية للأطراف والمصادر المستقلة، وقد قُدم هذا التحليل وفُحص من قبل الدورة العادية الثامنة للجنة.</p> <p>بناء على طلب مشترك من كندا وفرنسا أُدرج بندا حول التقنيات الرقمية على جدول أعمال الدورة العادية الثامنة للجنة مما أدى إلى مناقشة مستفيضة وإصدار القرار 12 IGC 8 المتعلق بالحالة الراهنة والإجراءات المتخذة لمواجهة التحديات المطروحة من خلال الرقمنة، ونتيجة لذلك طُلب من الأمانة العامة أن تنظم جلسة تبادلية حول التحديات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية في العصر الرقمي قبل الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف، بالإضافة إلى إعداد وثيقة لهذه الجلسة لتغطية كافة الأعمال المنجزة بشأن القضايا الرقمية في إطار الاتفاقية.</p> <p>اعتمدت الدورة العادية الثامنة للجنة المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن إعداد التقارير الدورية المقدمة كل أربع سنوات والمشيرة إلى القضايا الرقمية، كما قدمت اقتراحا إلى الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف لتكليف اللجنة بإعداد مشروع للمبادئ التوجيهية التشغيلية حول القضايا الرقمية التي سينظر إليها بعين الاعتبار، لا سيما التعاون الدولي.</p>	
<p>تم اعتبارها من قبل الدورة العادية الثامنة للجنة.</p>	<p>8- تشجيع الدول الأطراف على إيلاء الاهتمام الخاص لأوضاع الصناعات الثقافية ودور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في بلدانهم، والنظر في اعتماد إستراتيجيات طويلة الأجل لمعالجة الاحتياجات المحددة، (اللجنة الحكومية الدولية / الأمانة العامة)</p>
<p>جار وضع الصيغة النهائية لملف إعلامي جديدة يوفر معلومات أساسية حول اتفاقية عام 2005 وفوائد التصديق عليها، وسيتم نشره على نطاق واسع في عام 2015.</p> <p>من المقرر إدراج ملف فيديو في الملف الإعلامي لشرح أهداف اتفاقية عام 2005 ومبادئها وأسلوب عملها وسبب أهميتها.</p> <p>توجد سلسلة من الفيديوهات الخاصة باتفاقية عام 2005 بشكل عام والصندوق الدولي للتنوع الثقافي بشكل خاص عبر الموقع الإلكتروني لاتفاقية عام 2005.</p> <p>جار وضع الصيغة النهائية لمقرر بناء القدرات بشأن "فهم الاتفاقية"، وسيتم نشره باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية في نهاية عام 2015.</p>	<p>9- مواصلة الجهود الحالية لرفع الوعي بالاتفاقية بين الدول التي لم تصدق عليها، إذ ينبغي أن يشمل ذلك على تصميم الأنشطة المحددة (مثل: المنشورات والفيديوهات) التي تسلط الضوء على النتائج الملموسة للاتفاقية في البلدان التي صدقت عليها، وتستهدف على وجه الخصوص البلدان ذات معدل التصديق الأقل، (الأمانة العامة / اللجنة الحكومية الدولية)</p>

الحالة 2015	التوصية
<p>تم وضع إطار للإدارة القائمة على النتائج للصندوق الدولي للتنوع الثقافي بأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل وأطر زمنية ومؤشرات ذكية من أجل مراقبة الصندوق وتحسين أدائه وإثبات أنه يحقق الأهداف المرجوه منه، كما تم إدخال الإطار في آليات إدارة الصندوق، وقد بدأت الأمانة العامة أيضا إنشاء خط أساس قائم على النتائج للإطار لجمع بيانات متسقة وقابلة للمقارنة من خلال تحليل جميع المشاريع المنجزة ومتابعتها بأثر رجعي.</p> <p>يجري إعداد إطار مماثل للاتفاقية بدعم من منظمة "سيدا"، بما في ذلك إصدار المؤشرات والمعايير التي ستشكل الأساس اللازم لإصدار تقرير رصد عالمي حول حالة تنفيذ الاتفاقية، وسيتم نشر التقرير الأول، بما في ذلك الإطار، في ديسمبر عام 2015.</p>	<p>10- الشروع في العمل من أجل وضع إطار عام لنتائج الاتفاقية، بما في ذلك الأهداف والمؤشرات والمقاييس، فبعض المؤشرات المحتملة مضمنة بالفعل في الأسئلة الواردة في التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف، والبعض الآخر لا بد من تحديده حديثا وتحديثه باستمرار بمرور الوقت من أجل استيعاب اتجاهات التطور والاستجابة للسياقات المتغيرة، (الأمانة العامة / اللجنة الحكومية الدولية)</p>